

211051 - ما حكم التداوي بالغدة الدرقية للأبقار؟

السؤال

لو احتجت لعلاج يستخرج من الغدة الدرقية للأبقار فهل يحرم عليّ أخذه إن لم تُذبح البقرة بطريقة إسلامية؟
علماً أن هذه الغدة ستُنظف وتُجفف وتُسحق جيداً.

الإجابة المفصلة

لا حرج من التداوي بـ " الغدة الدرقية " للبقرة المذبوحة ذبحاً شرعياً ، إن قرر أهل الطب أن هذا علاج نافع .

وأما إن كانت البقرة لم تُذبح ذبحاً شرعياً ، فهي في حكم " الميتة " ، فتكون نجسة نجاسة عينية .

وقد اختلف العلماء في حكم الانتفاع بالنجاسات في التداوي :

فمنهم من منع التداوي بجميع النجاسات ، لعموم الأدلة التي تمنع من التداوي بالمحرمات ، وهو مذهب الحنابلة ، كما في " كشاف القناع " (6/198) .

وقد سبق بيان أدلة هذا القول في جواب السؤال : (215281)

ومنهم من أجاز التداوي بجميع النجاسات ما عدا الخمر ، وهو مذهب الحنفية والشافعية كما في " المجموع شرح المهذب " (9/50) ، و" فتح القدير " (9/40) .

ومنهم من فرق بين ظاهر البدن وباطنه ، فلا يجوز التداوي بها عن طريق الأكل والشرب ، ويجوز التداوي بها عن طريق وضعها على ظاهر البدن ، كالكريمات ونحوها .

وهو مذهب المالكية ، ينظر : " البيان والتحصيل " (429 /18) حيث قال : " البول نجس بالإجماع ، فحرم التداوي بشربه ، وجاز الانتفاع به في غسل الجرح وشبهه " انتهى .

وهذا القول الثالث هو أقوى الأقوال بشرط وجود الحاجة وعدم وجود البديل الطاهر ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ ابن عثيمين .

وقد سبق نقل أقوالهم في جواب السؤال : (149804)

والحاصل :

أنه لا يجوز التداوي بـ " الغدة الدرقية " المأخوذة من بقرة غير مذبوحة ذبحاً شرعياً ، لأنها نجسة ، ولا يجوز التداوي بالنجاسات في الأكل والشرب .

وكذا لو كان استعمالها في غير الأكل والشرب ؛ لعدم وجود الحاجة لذلك ، لتوفر البديل الطاهر من خلال أخذها من بقرة تم ذبحها وفق الطريقة الشرعية ، وهذا أمر متيسر ومقدور عليه .

قال النووي رحمه الله : " إِنَّمَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِالنَّجَاسَةِ إِذَا لَمْ يَجِدْ طَاهِرًا يَقُومُ مَقَامَهَا ، فَإِنْ وَجَدَهُ : حُرِّمَتْ النَّجَاسَاتُ ، بِأَلَا خِلَافٍ " انتهى من " المجموع شرح المذهب " (9/50).
والله أعلم .